



بسم الله الرحمن الرحيم
كلمة حق ... الحق
الذي هُضم أهله وظلموا وضاعت حقوقهم
دراسة حول أحداث
حل الجماعة في 8 ديسمبر 1948



تقديم

بعد أن عاد الإمام المؤسس في آخر نوفمبر 1948 من رحلة الحج في موسم 1367 هـ - 1948 م بادر فضيلته بمقابلة وكيل الداخلية المصرية (عبد الرحمن عمار) ليوضح له وجه الحق فيما ظن بالإخوان.. وحاول أن يقابل رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي ولكن المقابلة لم تتم... كما قام في اوائل شهر ديسمبر 1948 بإرسال المرحومين الشيخ أحمد شريت والاستاذ فهمي أبو غدير المحامي لنفس الغرض إلى (الأستاذ حامد جودة) رئيس مجلس النواب والمشرف على جريدة السعديين (الأساس).. ولكنه كذلك اعتذر عن القيم بالمهمة.

في 1948/12/8 صدر الأمر العسكري رقم 63 لسنة 1948 بجل "جمعية الإخوان المسلمين" والذي نشرته الصحف فوراً مصحوباً بملزمة وكيل الداخلية التي عدد فيها تهماً نسبه للجماعة وللجماعة كما تم نشر القرار في عدد خاص بالوقائع المصرية العدد 168 لسنة 120 كما ان ترويجها عبر الإذاعة المصرية وتوزيعها على عموم الشارع المصري... وفي الحال عطلت الحريات وتم الاستيلاء على المركز العام وقبض على جميع من فيه فيما عدا المرشد إذ لم يصدر أمر اعتقاله!!؟
وتمت مصادرة أموال الإخوان الخاصة في البنوك وشركاتهم ومؤسساتهم ومدارسهم ومستوصفاتهم واخرج البوليس بالقوة عشرين مريضاً داخلياً بمستشفى الإخوان الشعبي بالعباسية كان معمولاً لهم عمليات جراحية لم تلتئم بعد..
وبعد عشرين يوماً في 1948 /12 /28 قتل الحاكم العسكري ورئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي في وزارة الداخلية وهو يهيم بدخول المصعد على يد طالب بكلية الطب البيطري اسمه (عبد الحميد أحمد حسن) وكان مرتدياً بدلة ملازم.
وفي هذه الاثناء كان هناك اتصالات تتم بين بعض الوزراء وفضيلة المرشد - عن طريق صالح باشا حرب رئيس الشبان المسلمين - بشأن التعاون حتى تهدأ الحال...

مع استمرار الحملة الأمنية على الجماعة التي أدت إلى فقد آلاف الأسر لعائلها بالاعتقال والسجن ومرتببات الموظفين وتوقف أجور العمال ومصادرة الأموال الخاصة في البنوك واستيلاء الحكومة على المتاجر والشركات والمؤسسات وتهديد كل من يقدم المساعدة للاسر المضطهده.

وكان الإمام الشهيد يشعر بوطأة المسؤولية وتقلها ويعتبر نفسه المسئول عن حل هذا الوضع المأزوم والكارثي، وخاصة مع عدم الاستطاعة على أن يقدم لهم العون وإن استطاع فأنى له ذلك والحكم العرفي له بالمرصاد ولا يسمح له بشيء بل يعتقل كل من اتصل به..

وقد وصفه هذا الموقف الكاتب الأمريكي في كتابه حسن البنا الرجل القرآني بقوله: "وكان لابني لحظة عن محاولة استخلاص أنصاره من الأسر وكان يبلغ به الأمر مبلغه.. فيستيقظ في الليل ويضع كلتا يديه على أذنيه ويقول: أنني أسمع صياح الأطفال الذين غاب أبأؤهم في المعتقلات".

وعدوه بالإفراج عن بعض المعتقلين وطالبوا منه كشفا بأسماء المطلوب الإفراج عنهم كما وعدوه بإعادة المفصولين إن كتب يستكر الجريمة.. في هذا الجو وتحت تأثير الرغبة الملحة في إنقاذ أبنائه المعذبين المهديين بالخطر في حياتهم وأرزاقهم، كتب - وهو سليم دواعي الصدر - يستكر الجريمة كأسلوب.

وفي 1949/1/13 شرع "شفيق إبراهيم أنس" في نسف الدولاب الذي وضعت فيه أوراق تحقيق قضية سيارة الجيب فقبض عليه وعلى 300 أخ من القاهرة واتخذت الصحف من الحادث مادة للتشنيح بالإخوان فخرجت بعناوين ملونة مثيرة تصف الحادث بأنه شروع في نسف محكمة الاستئناف كلها ومكتب النائب العام ووكلائه والقضاة والموظفين والمتقاضين لتستعدي هذه الفئات ضد الإخوان.

ولما كان المرشد لا يعلم عن الحادث إلا ما كتبه الصحف ولم يكن التحقيق قد أظهر الحقيقة بعد!! في ظل هذا الجو وهذا التهويل المزيف طلب السادة الوزراء منه أن يكتب استكاراً آخر لكي يمكنهم الإفراج عن المعتقلين طبقاً للكشف المقدم منه فكتب يستكر الجريمة في شتى صورها..

وفي 1949/2/12 - 14 ربيع الثاني 1368 وفي مناسبة عيد ميلاد الملك فاروق استدرجوا شهيد الإسلام إلى جمعية الشبان المسلمين ليسمع من "الناغي" أخباراً.. لكنه لم يسمع إلا طلاقات الرصاص من رجال الداخلية تودي وتصيب. وكان أول الغيث الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات بالقاهرة التي نظرت قضية سيارة الجيب 1951/3/17 في القضية 3249 / 1950 الوائلي 227 / 950 ك كان الحكم - فعلاً - باكورة الأحكام العادلة التي تعتبر بحق عنوان الحقيقة لقد برأت الإخوان من تهمة الانحراف عن الدين إلى السياسة فقالت أن الاتهام (لا يتفق مع الحقيقة المعلومة من أن الإسلام دين ودولة) ... ورددت قول شهيد الإسلام (من ظن أن الإسلام لا يعرض للسياسة وأن السياسة ليست من مباحثه فقد ظلم نفسه وظلم علمه بالإسلام

أما عن تهمة قلب نظام الحكم فقد استبعدتها المحكمة قائلة: "هذا الذي ذهب إليه الاتهام فيه تحميل لألفاظ المقال أموراً لا تحتلها وفيه استنتاج لا أساس له على الإطلاق.. وتصبح تهمة الاتفاق الجنائي على قلب نظام الحكم لا سند لها من واقع التحقيق أو الأوراق".

وقد أدانت الحاكم العسكري بالعبث والتدخل في التحقيقات في غية النيابة وسجلت وقوع تعذيب على المتهمين: (.. فإن حريات الأفراد يجب أن يكون لها حدود تقيها من العبث أيًا كان مصدره وألا يترك أمر استجواب المتهمين - المقبوض عليهم - فوضي يتولاه تارة المحقق وطوراً الحاكم العسكري صاحب السلطان الأكبر وذلك في غيبة المحقق وعلى غير علم منه وبدون إخطاره بما تم بشأن الاستجواب.. وتري المحكمة أن كتابة الطلب الخاص بالاعتراف.. قد شابته عوامل غير عادية قد تكون تعذيباً كما زعم المتهم أو على الأقل إغراءً وتحريضاً.. لا تعول عليه المحكمة.. وأن هذه المحكمة تري أن إطلاق يد رجال البوليس في معاملتهم للمتهمين.. هذه السلطة المطلقة لا تتفق وما كفله القانون للمتهم من حرية الدفاع عن نفسه والإدلاء بأقواله قي جو بعيد عن شتى المؤثرات).

وهكذا تواكبت الأحكام المختلفة لتلتقي جميعها عند براءة هيئة الإخوان مما نسب إليها. فالجماعة إذن لم تتحرف عن أغراضها المبينة في قانونها الأساس ولا هي ناهضت نظام الحكم ولا هي حاولت قلبه بالقوة والإرهاب فذلك استنتاج لا أساس له على الإطلاق وأن متطوعياً كانوا مثال البسالة وحسن المران والقيام بالواجبات وقد شهد

قائدا حملة فلسطين أمام محكمة الجنايات بسمو روحهم المعنوية وإمامهم بفنون حرب العصابات وأن العدو كان يتقاضي مواجعتهم لحرصهم على الموت - وسجلت الأحكام - وهي في نظر القانون عنوان الحقيقة - أن الحوادث التي حدثت وإن كانت وقعت من بعض المنتمين إليها إلا أنه لا يجوز أن تتحمل الهيئة وزرها وإثمها؛ وأدانت الحكومة بالافتراء ومخالفة الحقيقة فيما ذهبت إليه من اتهام الجماعة ودمغت الحاكم العسكري بتجاوزه كل الحدود والحقوق وانحرافه عن الدستور والقانون حين حل جمعية الإخوان وقضى على شخصها المعنوي وأعدم حياتها القانونية وصفى أموالها التي تتكون منها ذمتها المالية وألغت ما أصدر من أوامر عسكرية بهذا الخصوص.

وتوجت هذه الأحكام بصدور المرسوم بقانون رقم 241 لسنة 1952 الخاص بالعمفو الشامل عن جميع الجرائم السياسية التي وقعت ما بين 1936/8/26 و 1952/7/23 - وكان العمفو الشامل يمحو - بقوة القانون - الجريمة وعقوباتها الأصلية والتبعية، وجميع الآثار المترتبة عليها.

لذلك: أعيد الإخوان إلى وظائفهم التي فصلوا منها بل صرفت لهم مرتباتهم عن المدة التي أوقفوا فيها عن العمل لأنهم يستحقون التشجيع بل التمجيد على ما قاموا به من أعمال استهدفوا بها الصالح العام ألم تقل عنهم الأحكام أنهم من ذوي الأغراض السامية التي ترمي إلى تحقيق الأهداف الوطنية. لو أن الأمور تسير في حدودها الطبيعية فإن حكومة النفرشي كانت قد جنبت البلاد الجور والظلم والإرهاب الحكومي وترويع الأمنين ولحافظت على سيادة القانون ولأبقت على حريات الأفراد وحقوقهم - ولحققت الدماء ولأبقت على فلسطين عربية. ولكنها لم تفعل وأصغت إلى سفراء الدول الاستعمارية في "قايد لتسمع تضليلهم وتطيع أوامره فأعدمت أكبر هيئة إسلامية وصادرت الأموال الخاصة وقضت على الحريات واعتقلت الآلاف وسفكت الدماء وأزهقت الأرواح وأهدرت الكرامات. يقول الأستاذ شمس الدين الشناوي المحامي:

".. لقد كانت بطولة الإخوان المسلمين في حرب فلسطين عام 1948 م مثار دهشة العالم أجمع، ومثار خطر داهم على الكيان الصهيوني وقيام دولة إسرائيل.. ليس هذا الكلام تحيزا للإخوان أو تعصبا لدعوتهم، فقد شهد كبار ضباط الجيش المصري في حرب فلسطين أمام محكمة الجنايات التي كانت تنظر قضية "السيارة الجيب" التي اتهم فيها نفر من شباب الإخوان المسلمين بمحاولة قلب نظام الحكم وتغيير دستور الدولة بالقوة !!

...

وترتب على هذه الروح الفدائية القوية التي أظهرها الإخوان المسلمون في حرب فلسطين: أن دب الرعب في قلوب اليهود، وخشي الإنجليز - الذين يحتلون منطقة القناة - على أنفسهم، بعد انتهاء حرب فلسطين، فدبرت المؤامرة للقضاء على الإخوان، وتغييبهم عن الميدان لهذه الأسباب، وأولها: قيام إسرائيل وبقاؤها بعد ذلك !!

يقول الأستاذ محمد شمس الشناوي المحامي:

لقد عقد موسى ديان مؤتمرا صحفيا في أمريكا سنة 1948 م وقد سأله أحد الصحفيين هذا السؤال:

هل يستطيع أن يضمن بقاء إسرائيل وسط دول كبيرة تعادىها وتضمر لها الشر؟!!

فأجاب موسى ديان: "إن إسرائيل لا تخشى لقاء هذه الدول مجتمعة أو متفرقة فهي كفيلة بهزيمتهم ولكنها تكره أن تلقى فئة واحدة فقط وهم الإخوان المسلمون وستكفينا حكومتهم مؤونتهم".

وحتى يكون هناك مبرر لتنفيذ الخطة المدبرة: قَدَّم الأجانب في مصر شكوى في 9 / 7 / 1948م إلى السفير البريطاني في القاهرة، يذكرون فيها أن حياتهم في مصر أصبحت لا تطاق، للاعتداءات التي تحصل عليهم في شوارع القاهرة بزعم أن لهم صلة باليهود الذين يحاربونهم في فلسطين، وذلك برغم أنهم أظهروا حسن نواياهم نحو المصريين، ويؤكدون أن سلطات الشرطة المصرية لم تتدخل لمنع هذه الجرائم، وأن الإشاعات الرائجة هي أن جماعة الإخوان المسلمين تؤدي دورا مهما في هذه الحوادث!! وجاء في ختام الشكوى: "وسنكون عارفين لفضلكم لو أنكم اتخذتم الإجراءات اللازمة لوضع حد لهذه الحوادث المشينة" (صورة للشكوى).

وفي 10 / 11 / 1948 م اجتمع سفراء انجلترا وأمريكا وفرنسا في فايد، وقرروا اتخاذ الإجراءات اللازمة بواسطة السفارة البريطانية لحل جمعية الإخوان المسلمين التي فهم أن حوادث الانفجارات الأخيرة في القاهرة قد قام بها أعضاؤها، وأرسلت هذه الإفادة إلى رئيس المخابرات تحت رقم 13 في 13 / 11 / 1948 م وترجمة الخطاب كالآتي:

الموضوع: اجتماع سفراء صاحب الجلالة البريطانية وأمريكا وفرنسا في فايد في 10 / 11 / 1948،

رقم القيد 1843 / 1س / 48، التاريخ 13 / 11 / 1948،

إلي رئيس المخابرات رقم 13:

" فيما يختص بالاجتماع الذي عقد في فايد في 10 الجاري بحضور سفراء صاحب الجلالة البريطانية وأمريكا وفرنسا أخطر أنه ستتخذ الإجراءات اللازمة بواسطة السفارة البريطانية في القاهرة لحل جمعية الإخوان المسلمين، التي فهم أن حوادث الانفجارات الأخيرة في القاهرة قام بها أعضاؤها".

إمضاء / ج.د. أوبريان

وفي 20 / 11 / 1948 أرسل رئيس إدارة المخابرات فرع "أ" بقيادة القوات البريطانية بالشرق الأوسط، إلى إدارة المخابرات (ج-س-13) في القيادة العليا للقوات البريطانية في مصر خطابًا، هذا ترجمته الحرفية:

1- بخصوص مذكرتكم رقم 743 / أن ت / ب / 48 المؤرخة في 17 / 11 / 1948.

2- لقد أخطرت هذه القيادة العليا رسميًا من سفارة صاحب الجلالة البريطانية بالقاهرة أن خطوات دبلوماسية ستتخذ بقصد إقناع السلطات المصرية بحل جمعية الإخوان المسلمين في أسرع وقت ممكن.

3- فيما يتعلق بالتقرير الذي كان قد رفع من الرعايا الأجانب المقيمين بمصر، فقد أرسلت لوزارة الخارجية للعلم.

التوقيع/ رئيس إدارة حرف "أ"

قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط

كولونيل: أ ر م. ماك درموف

وبناءً على ذلك أبلغت السفارة البريطانية النقراشي باشا بهذا القرار، وكان ذلك مصحوبًا بتبليغ شفوي، أو تهديد بمعنى أدق أنه في حالة عدم حل جماعة الإخوان المسلمين، فإن القوات البريطانية سوف تعود على احتلال القاهرة والإسكندرية.

لقد حُلَّت الجماعة في 8/12/1948 وغُيِّب في السجون والمعتقلات آلاف الشباب من الإخوان حتى لا يعارضوا وقف القتال النهائي والانسحاب من الميدان.

وتم اغتيال المرشد العام رحمه الله (في 12/2/1949) حتى لا يناهض توقيع الصلح والهدنة الدائمة في رودس (في 24/2/1949)

- مع دولة الكيان الصهيوني الوليدة.

ولا حول ولا قوة إلا بالله،،

صفحتنا ببيضاء نقية بفضل من الله تعالى وتسديد